

الفصل الرابع

الحقل التربوى ومتطلبات العمل فيه

- أولا : العملية التربوية ومراحلها •
- التربية والتعليم •
- ثانيا : متطلبات العمل فى الحقل التربوى •
- المهنة •
- الاعداد المهنى للمربى (المعلم) •
- (أ) اعداد المربى بحيث يتميز بكفاءة خاصة •
- (ب) اعداد المربى بخلفية نظرية •
- (ج) الاهلية لمزاولة المهنة •
- (د) الدستور الاخلاقى •
- الخلاصة •

الحقل التربوي ومتطلبات العمل فيه

أولا - العملية التربوية ومراحلها

عرفنا ان التربية عملية تنصب على الفرد ، فتتمهده بالتشكيل خلال مراحل نموه المختلفة ، كما انها تتعلق بالمجتمع وأهدافه ومقوماته ، وعلاقاته ، وهي في نفس الوقت لها علاقاتها الوثيقة بثقافة المجتمع ، باعتبارها جزءا منها أولا ، وباعتبارها ثانيا وسيلة المجتمع لحفظ ونقل وتنقية واثراء هذه الثقافة ، وتجديدها والاضافة اليها . والتربية الى جوار كل هذا متصل بماضى المجتمع وحاضره ومستقبله .

ومن هذا المنطلق ، فان للتربية علاقات بالعديد من مجالات المعرفة ، فلها علاقة بعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا (١) ، ولها علاقات بعلوم النفس وعلم التاريخ ، وعلم الاقتصاد وعلم السياسة ، وعلم بالفلسفة وعلوم الحياة وعلم الادارة . . وغيرها من العلوم الاخرى .

واذا تصورنا ان العملية التربوية تتم في مراحل ثلاث :

المرحلة الاولى : وتتضمن تحديد الاهداف المراد الوصول اليها

المرحلة الثانية : تتضمن تنظيم التعليم من اجل الوصول الى الاهداف التي تم تحديدها .

المرحلة الثالثة : تتضمن تقييما للعملية التربوية من اجل الوقوف على مدى تحقيق هذه الاهداف المحددة .

فاننا نجد ان المرحلة الاولى من العملية التربوية « مرحلة تحديد الاهداف » تقوم على أساس ان جميع النشاطات التعليمية تتم بغية تحقيق أهداف معينة ، تحكمها قيم ومفاهيم معينة ، تحدد ما هو مرغوب فيه ، وما يستحق العمل من اجل الوصول اليه . واختيار هذه الاهداف يتطلب دراسة جميع المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية والتاريخية ذات العلاقة الوثيقة بالعملية التربوية .

(١) الانثروبولوجيا هي علم يدرس ما طرأ على مظهر جسم الانسان وحياته من تغيرات أو ما يصيبها من تغيير الآن .

ودراسة هذه الأوضاع والمؤثرات المختلفة من أجل بناء الاختيار على أسس علمية سليمة تضع في اعتبارها القوى والاتجاهات المختلفة التي تؤثر في العملية التربوية ، هو ما يعرف :

« بأصول التربية » وتحليل هذه الأوضاع ونقدها هو ما يعرف « بفلسفة التربية » .

والمرحلة الثانية من مراحل العملية التربوية « مرحلة تنظيم عملية التعليم »

ويتم هذا عن طريق اختيار المواد ، والنشاطات التعليمية « المناهج » والوقوف على أحسن الطرق لتوصيل هذه المادة الى التلميذ « طرق التدريس » ولاشك ان اختيار المادة وطرق تدريسها يتوقف على التلاميذ ونوعيتهم ، حيث يختلفون من حيث القدرات ، ويختلف سلوكهم من واحد الى آخر ، كما يختلف سلوك الفرد الواحد داخل الجماعة عن سلوكه خارجها . ومن هنا ، لابد من دراسة التلاميذ كأفراد لمعرفة الفروق الفردية ومراحل النمو ، ودراسة المبادئ والقواعد التي تقوم عليها عملية التعلم وهذا ما يعرف « بعلم النفس التربوي » ويدخل في اطاره « مراحل النمو » و « علم النفس التعليمي » كما تتضمن هذه المرحلة كافة الاساليب الفنية والنشاطات التطبيقية التي يستعين بها المربي في توصيل الخبرات الى التلاميذ ، ولاشك ان « الادارة التربوية » ، باعتبارها اداة التخطيط والتنظيم والتوجيه والتقويم للعملية التربوية التي تعمل على ترجمة الفكر والفلسفة التي يتبناها المجتمع الى تطبيق عملي تدخل ضمن هذه المرحلة .

والمرحلة الثالثة من مراحل العملية التربوية « مرحلة التقييم » :

وتعتبر هذه العملية هي الخطوة الثالثة والاخيرة في العملية التعليمية . والمقصود بعملية التقييم ، محاولة الوقوف على مدى تحقيق أهداف العملية التربوية . وتتضمن هذه العملية كجزء منها - عملية الاختبارات واعطاء الدرجات ، .

ولا يكون التقييم للتلميذ فقط وانما يكون متعلقا بالتلميذ والمعلم وبالتنتائج الملموسة أو المأمولة ، ويدخل فيه أيضا العوامل المؤثرة مثل : القيم ، والاتجاهات ، والاساليب الفنية المستخدمة وغيرها .

وتعتبر الاختبارات والقياس من بين فروع علم النفس التربوي ، ومن الامور وثيقة الصلة بذلك بناء اختبارات الاداء التي تقيس اكتساب المهارة .

وقبل ان نأتى الى ختام هذا التقسيم للعملية التربوية الذي تعرضنا خلاله الى استعراض الكثير من العلوم التربوية ، تجدر الإشارة الى عدة أمور :

١ - ان الاتجاه التاريخي في دراسة الموضوعات التربوية يستطيع ان يلقى الضوء على كثير من مشكلاتها ، كما يستطيع ان يبرهن - خاصة عن طريق استخدام اسلوب المقارنة - عن مدى تأثير العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تشكيل النظام التربوي في البلدان المختلفة ، ويعرف هذا النوع من الدراسة « بالتربية المقارنة » و « التربية الدولية » .

٢ - تعتبر مجالات الدراسة : فلسفة التربية ، واصول التربية ، وتاريخ التربية ، والتربية المقارنة . الفروع الانسانية للنظام التربوي . وبصفة غالبة ، فان هذه الفروع لا تستخدم الاسلوب التجريبي العلمي (الامبيريقى) في دراستها .

٣ - ان التقسيم السابق للعملية التربوية ، لم يضم كل العلوم التربوية ، فعلى سبيل المثال ، فانه لم يتضمن التربية العلاجية « الصحة النفسية » وهي التي تختص بالانحرافات السلبيه للتلاميذ الذين يجدون صعوبة في مسيرة زملائهم دراسيا بسبب تخلفهم الذهني ، كما تتعلق بالتلاميذ القلقين ، ولو انه من الممكن اعتبار هذا المجال ضمن مجالات علم النفس التربوي .

٤ - ان اتساع رقعة المعرفة ، وزيادة التخصص في العلوم المختلفة يخرج علينا دائما بفروع جديدة تعالج في مجال دراستها أكثر من فرع من فروع المعرفة ، أو تستخدم اسلوب الدراسة المستعمل في علم ما بالنسبة لعلم آخر ، ونرى هذا الامر واضحا في « فلسفة التربية » و « تاريخ التربية » و « اجتماعيات التربية » و « اقتصاديات التربية » ، وغير ذلك من العلوم .

التربية والتعليم :

يتم الخلط كثيرا بين « التربية » و « التعليم » ، وقد يرجع ذلك الى ترجمة كلمة Education عن الانجليزية ، فهي تترجم احيانا على انها تربية واحيانا على انها تعليم .

والتربية - كما عرفنا - عملية انسانية اجتماعية ، تستهدف اظهار وتنمية امكانيات الفرد وقدراته ، وتكوين اتجاهاته ، وتنمية وعيه بالاهداف التي يسعى اليها والتي تعمل الجماعة التي هو عضو فيها على تحقيقها ، والتربية وهي تقوم بهذه المهمة تسعى في النهاية الى اسعاد الفرد واسعاد الجماعة .

ومن هذا المنطلق ، تكون التربية عملية تغيير مستمرة لا تقف عند حد مرحلة زمنية معينة من عمر الانسان ، بل ينبغي ان تتم التربية بالنسبة له في أى وقت من عمره وفي أى مكان داخل البيئة التي يعيش فيها .

ومن هنا ، فان التربية لا تتم داخل المدرسة فقط ، وانما يمكن أن تتم داخل كافة الانظمة والمؤسسات الاجتماعية التي يعيش فيها الانسان . وبمعنى آخر فان التربية تتم خلال مواقف الحياة المختلفة ، سواء منها ما كان داخل المدرسة أو خارجها . والمعلم في العملية التربوية بهذا المعنى يمكن أن يكون معلما بالمعنى الذي نعرفه ، أو أبا أو أما أو صديقا أو زميلا في العمل أو أى شخص من الأشخاص في المجتمع مهما كان عمله الذى يقوم به ، والمهم في هذا الشخص ان يستهدف ويشارك في تحقيق ما تستهدفه العملية التربوية من أهداف .

وبمعنى هذا ، ان العمل التربوى يمكن ان يساهم فيه الجميع : الوالدان او الاقارب او الاصدقاء أو المعارف أو رجال الاعلام أو أئمة المساجد او رجال السياسة . الخ . كما ان العمل التربوى يمكن ان يتم في أى مكان : في المدرسة أو المنزل أو الاذاعة المرئية أو المسموعة أو النادى أو الحزب أو النقابة او المتحف . الخ .

أما التعليم (1) - فهو جزء من العملية التربوية ، ينبغي ان يتوفر له معلم - بالمعنى المعروف - وتلميذ ، ويستهدف المعلم حث التلميذ على التعلم . أى أن التعليم نوع من النشاط طرفاه ، معلم وتلميذ ، يتفاعلان بهدف نقل معارف معينة أو التدريب وزيادة المهارة على شئ معين ، وحينما يتم انتقال المعارف المراد نقلها الى التلميذ أو عندما تزيد مهارة التلميذ يتحقق الهدف من الموقف التعليمى ، ويقال ان التعلم قد تم .

والتعلم يتم - عادة - فى المدرسة ، ويكون معنى المدرسة فى هذه الحالة المكان الذى يوجد فيه المعلم والتلميذ والمادة المتعلمة والرغبة فى اتمام التعلم . وحين تتوفر هذه العناصر ، يتم التعليم سواء كان داخل المبنى التقليدى للمدرسة أو داخل المنزل أو اثناء الرحلات أو زيارة المعارض أو أى نشاط من هذا القبيل . ولا ينبغي ان تفوتنا الإشارة - فى هذا المجال - الى ان المادة التعليمية عنصر اساسى من عناصر الموقف التعليمى .

(1) Instruction.

ثانيا : متطلبات العمل فى الحقل التربوى

رأينا كيف نشأت التربية منذ القدم ، وكيف كانت تتم بطريقة غير مقصودة ، وكيف تطور الأمر بها لتصبح مقصودة وغير مقصودة ، فى وقت واحد وكيف أدرك المجتمع الانسانى فى النهاية أن التربية يجب أن يوكل أمرها الى مؤسسة اجتماعية متخصصة هي المدرسة ، وقد أوكل المجتمع الى « المعلم » أن يقوم نيابة عنه بدور المربي فى المدرسة .

ويرى البعض أن دور المربي يستطيع أن يمارسه أى فرد من أفراد المجتمع فالمربي - فى اعتقادهم - ليس لديه مهارات خاصة أو ميزات غير موجودة لدى الشخص العادى الذكى ، وعندهم أن التربية عملية طبيعية ، لا تحتاج الى أكثر من ادراك وفهم وقدرة على الاتصال بالآخرين ، وأن التعليم فى المدرسة لا يختلف كثيرا عن التعليم فى المنزل الذى يتعلم فيه الطفل من والديه وإخوته ، ومن هم أكثر منه نضجا ، بطريقة سهلة طبيعية .

ويرى آخرون ، أن التربية لا يستطيعها أى فرد ، وإنما هي عملية تحتاج الى مهارة ومعرفة ، وأن الفهم الجيد والادراك والقدرة على التعامل مع الآخرين ، كل هذا لا يكفي لحدوث تدريس جيد ، وأن التربية فى المدرسة لا تتم بطريقة بسيطة كما تتم فى المنزل ، بل هي تربية تتم نتيجة لتخطيط مقسود ، وأن التعلم الذى يتم من مجرد ملاحظة الطفل لمن هم أكثر منه نضجا ، يكون تعلمًا محدودا - وهو فى النهاية ، يكون تعليمًا « أقل كفاية » من ذلك الذى يتم على أيدي المتخصصين فى المدرسة ، حيث يشقون له الطرق المناسبة التى لا يعرفها غير المتخصصين .

هذا ، كما أن المجتمع حين انشأ المدرسة ، كان ذلك إيمانًا من أفرادها بأنهم لم يصبحوا قادرين على القيام بالمهمة التربوية على الوجه الأكمل ، فأفراد المجتمع لم يعد لديهم الوقت الكافى أو التوجيه الضرورى لممارسة هذه المهمة ، ومن هنا ، فإن أصحاب هذا الرأى ، يرون أن التربية « مهنة » لا يستطيع ممارستها أى فرد ، وينادون بأعداد من توكل اليهم مهمة التعليم (المعلمين) أعدادا مهنية خاصة يميزهم عن غيرهم ، ويمكنهم من أداء هذه المهمة على أحسن وجه .

وقد تبنى مجتمع اليوم هذا الرأى ، وأصبح يؤمن بأن التربية « مهنة » ، وأن من يعمل فى هذا الحقل ينبغي أعدادهم أعدادا مهنية يتيح لهم القيد - سام بالعملية التربوية على الوجه الأكمل الذى لا يستطيعه غيرهم من غير المتخصصين .

غير ان الاعداد التربوى - حتى اليوم - لا يتم الا بالنسبة لبعض القائمين على العمل التربوى فى المؤسسات التربوية التى تخصصت فى ذلك (المدارس بأنواعها ومستوياتها المختلفة) ، باعتبار ان هذه المؤسسات وظيفتها الاصلية هى التربية ، أى ان الاعداد التربوى - حتى اليوم - لا يتم الا لبعض المعلمين ، فى الوقت الذى ينبغي فيه ان ينتشر لى يشمل كل من تقتضيه طبيعة عمله القيام بدور تربوى ذى بال على أن يراعى فى ذلك مدى أهمية هذا الدور ، وطبيعته ، والوسائل المتاحة للقيام به .

فالأعداد التربوى ينبغي ان يمتد ليشمل الآباء ، وبعض القائمين بالعمل فى المؤسسات ذات الدور التربوى الفعال مثل المسجد ووسائل الاعلام والصحافة وغيرها . فقد أصبح الدور الفعال الذى تقوم به مثل هذه المؤسسات دافعا هاما لأن يزود العاملون بقسط من الاعداد التربوى يجعلهم واعين كل الوعى للدور الذى يقومون به ، ويحسن من ادائهم له ، ويثبت من الجهود الاصلية التى تقصدها المؤسسات التربوية الاصلية (المدارس) التى تسعى الى تحقيق الاهداف التى تنشد لها من وراء قيامها بالعملية التربوية .

ان التكامل فى الاداء بين العاملين فى المؤسسات التربوية المختلفة ، بل وبين العاملين فى المؤسسة التربوية الواحدة ، يقتضى ان يكون جميع العاملين معدين الاعداد المهني اللازم حتى يتوفر ضمان قيام كل منهم بدوره فى هذا المجال سواء كان هذا الدور كبيرا وفعالا أو كان دورا صغيرا وهامشيا له اثره المحدود . ان هذا الاعداد الى جانب أنه يوفر حسن اداء الأدوار ، فانه يحمى من التناقض أو التضارب الذى قد يحدث - دون قصد - بين القائمين بالعمل التربوى ، الأمر الذى من شأنه أن يؤخر - حتما - من تحقيق الاهداف التربوية المأمولة بالسرعة والجودة المنشودتين .

المهنة (١)

ان رجحان وجهة النظر التى ترى فى التربية « مهنة » لا يستطيعها الا من نال تأهيلا خاصا لممارستها ، يتطلب منا الوقوف عند هذه الكلمة من أجل معرفة معناها وخصائصها حتى نتبين مدى انطباقها على الحقل التربوى ، ومدى الاعداد الذى يلزم لكل من يريد ان يمتحن مهنة التربية .

ان أى مجتمع من المجتمعات يضم العديد من المهن . وتعتبر أى مهنة من المهن جزءا من المجتمع قائما بذاته ، بل يمكن اعتبارها مجتمعا أصغر داخل المجتمع الاصلى الكبير ، او جماعة قائمة بذاتها تضم مجموعة من المتخصصين الذين يفهمون أسرارها خاصة بمهنتهم ، يتميزون بها عن غيرهم من أفراد المجتمع وعادة ما يكون لدى أفراد المهنة احساسا بالتميز ، لانهم يعرفون من الأمور ما لا يعرفه غيرهم ، كما ان أفراد المهنة عادة يقاومون فهم غيرهم لمهنتهم ، حتى لا يستغل هذا الفهم ضدهم ، أو يستغنى به عنهم .

وأفراد المهنة ينبغي ان يكون لديهم المام بالخلفية النظرية التى يقوم عليها العمل الذى يزاولونه ، فالطبيب كمضو ينتمى الى مهنة الطب ، لا يكتفى بمعرفة ما يقوم به نحو المريض ، ولكن يجب ان تتوافر لديه المعرفة بكثير من العلوم التى يرتكز عليها فى مزاولته لمهنته ، مثل علوم التشريح ، والكيمياء والاحياء .. وغيرها ، والمحامى لا يكتفى ان يعرف مقتضيات القانون واجراءاته وانصا عليه أن يفهم مصادره ومبادئ تفسيره .. وغير ذلك مما يعينه على تفهم أصول مهنة المحاماة .

وانتماء الفرد الى مهنة معينة ، لا يكون الا بتأهيله لممارسة المهنة ، واعتراف المجتمع له بذلك . ويتم هذا — نيابة عن المجتمع — عن طريق الحكومة التى تمنحه ما يفيد بأن مؤهلاته قد تم فحصها وانه قادر على ممارسة المهنة ، ومنحه التفويض اللازم لممارستها ، وذلك حماية للمجتمع ممن يدعون القدرة على ممارسة هذه المهنة ، ومن الممكن ان يكون هناك — الى جانب الحكومة — هيئة مهنية تمنح التصريح بالدخول الى حقل المهنة ، فالطبيب لا يستطيع ان يمارس مهنة الطب الا حين يحصل على رخصة من الدولة بعد اتمامه برنامجا دراسيا معينا فى أحد المعاهد الطبية المعترف بها ، وبعد ان يكون قد خدم لمدة عام كامل ، كطبيب تحت التمرين (امتياز) وقيد نفسه بعد ذلك فى سجلات نقابة الاطباء .

والاعتراف بالفرد كصاحب مهنة معينة — يحمل مؤهلات خاصة ، ويقوم بتقديم خدمات ارتضاها المجتمع — يترتب عليه الاعتراف بشرعية وجود عائد

اقتصادي مقابل للقيمة الاجتماعية لما يقوم به صاحب المهنة من عمل ، فالمهني لا يكون هاويا يؤدي مهنته دون مقابل مادي ، بل هو يمارس عمله باستمرار وبانتظام ومن أجل الحصول على لقمة العيش ، كما ان هناك التزاما من المهني نحو المجتمع ، بأن يقوم بخدمة المجتمع في ميدان مهنته .

ويجمع أفراد المهنة الواحدة ، دستور أخلاقي ، يضمن للمجتمع أن يوجه المهني معرفته وقدراته الى مجالات الخير ، والا يستخدمها استخداما غير أخلاقي .

ويقوم الدستور الأخلاقي لاي مهنة على أمرين :

الاول : ضمان قيام أفراد المهنة بعملهم باخلاص تام .

الثاني : ضمان الاهتمام بتقديم الخبرة الى الآخرين من أجل الخدمة في حد ذاتها .

فالمهنة بالنسبة للأمر الاول ، تحافظ على كيانها ، لأن المهنة عادة ما تتلقى احترامها وجزائها من المجتمع على قدر ما تعطيه لهذا المجتمع من جهد واخلاص .

والمهنة بالنسبة للأمر الثاني تعتبر ان أحسن صورة لعمل المهني هي الخدمة من أجل الخدمة نفسها ، لا من أجل عائد مادي - أو من أجل شرف المهنة ، أو من أجل رطبنا فردي .

من كل ما تقدم يمكن ان نرى ان « للمهنة » سمات خاصة تميزها يمكن ايجازها فيه ايلي :

- (أ) اعداد أفرادها بحيث يتمتعون بكفاية خاصة تميزهم عن غيرهم .
- (ب) تميز أفرادها بالمعرفة النظرية التي تقف خلف أدائهم المهني .
- (ج) حصول أفرادها على ما يثبت أهليتهم لمزاولة المهنة .
- (د) خضوع أفرادها لدستور أخلاقي ينظم اداءهم للمهنة .

الاعداد المهني للعربي (المعلم)

يزخر المجتمع بالعديد من المؤسسات المتخصصة ، فهناك المدارس بأنواعها والمعاهد والكليات والجامعات ، وتضم هذه المؤسسات التربوية العديد من التلاميذ من أجل التعليم ، كما تضم العديد من المربين الذين يسيرون دفة العمل التعليمي والاداري في هذه المؤسسات . وان كفاءة العمل التربوي في تلك

المؤسسات التي تجتمع فيما يعرف « بالتعليم المنظم » - يتطلب ألا يعمل في هذا الحقل إلا من تأهل تأهيلا مهنيا خاصا ، يمكنه من تحمل مسئولية العمل التربوى .

وقد ناضل كثير من القادة التربويين لقصر العمل في هذه المؤسسات التربوية على من تزود بالقدر المناسب من الاعداد المهنى التربوى ، ايمانا منهم بأن الاعداد المهنى ضرورى لكى يرفع من شأن العاملين ، ومن شأن نوعية التعليم فى آن واحد .

والاعداد المهنى للمربى ، يؤكد انضواء جميع المربين تحت راية مهنة واحدة هى (مهنة التربية) ، ويوفر الخصائص التى لابد من توافرها لاي مهنة ، وهى :

- الكفاية الخاصة للعاملين بها ، وتميز افرادها بالمعرفة النظرية ، وحصولهم على الاهلية لمزاولة المهنة ، واتباعها لدستور اخلاقى ينظم اداؤهم للمهنة .

والواقع أن الاعداد المهنى للمعلم ينبغى أن يتضمن هذه الجوانب الاربعة والتى سنتناولها بالمناقشة ، فيما يلى :

(١) اعداد المربى بحيث يتميز بكفاية خاصة :

ينقسم الراى بشأن تزويد المربى بكفاية خاصة الى قسمين :

الاول : يرى انه ليس من الضرورى للمعلم أن يتزود بكفاية خاصة ، من أجل مزاولة التعليم .

الثانى : يرى ضرورة تزويد المعلم بمهارات خاصة تميزه عن غيره وتؤهله لممارسة مهنة التعليم .

واصحاب الراى الاول ، على الرغم من أنهم لا يؤمنون بضرورة أن يكون للمعلم كفاية خاصة يتميز بها ، فانهم - فى نفس الوقت - يعترفون بأن المعلم قد يحتاج أحيانا أن يكون صاحب مهنة ، فمن يقوم على تدريس مادة « القانون » ، للحقوقيين ، لابد أن ينتمى الى مهنة المحاماة ، ومدرس المواد الطبية ، ينبغى أن ينتمى الى مهنة الطب ، غير أن أصحاب هذا الراى لا يرون فى مثل هؤلاء مربين (معلمين مهنيين) وانما يعتبرونهم (أصحاب مهنة) يعملون فى مجال التربية .

ويرى أصحاب هذا الراى كذلك ، أن يقتصر اعداد المعلم بحيث يصبح على مستوى جيد من المعرفة بالمادة التى يقوم بتدريسها ، فمعلم التاريخ ، يجب أن يلم المساما بمادة التاريخ ، ومعلم اللغة العربية ، يجب أن يعرف اللغة

العربية معرفة تامة ٠٠ الخ ٠ وعلى المعلم بالنسبة لأصحاب هذا الرأي ، أن يكون نموذجا في مادته التي يدرسها حتى يكون قدوة لتلاميذه ٠

أما أصحاب الرأي الثانى، فإنهم يرون أن تزويد المربي بالكفاية الخاصة يستلزم الى جوار معرفته الجيدة بالمادة التي يدرسها ، أن يعد اعدادا مهنيا يكسبه قدرة خاصة على القيام بمهنته التربوية ٠

والمعلم في هذه الحالة ، يجب أن يجمع في اعداده بين المعرفة التامة بالمادة العلمية التي يقوم بتدريسها ، والمعرفة الجيدة بعملية التعليم وكيف تحدث ، وبالطرق المختلفة لتوصيل مادة الدرس الى المتعلم ، وغير ذلك من المواد التربوية التي تمكنه من اكتساب المهارات الخاصة بمزاولة مهنة التربية ٠

وبذلك ، فإن الوقت الذي يقضيه المعلم في الاستعداد لمزاولة المهنة ينقسم بين المادة الدراسية والمواد التربوية ٠

ويكون المربي على هذه الحالة شخصا مصنوعا لا مطبوعا ، بمعنى ان يبذل جهد فعال لاعداده من أجل اكتساب الادوات الضرورية للقيام بمهنته ، لا أن يتم اعتماده في مزاولة المهنة على الموهبة أو الالهام فقط ٠

ومع ذلك ، فإن أصحاب الرأي الثانى ممن يؤمنون بضرورة اعداد المربي اعدادا مهنيا ، يختلفون فيما بينهم بالنسبة لطرق الاعداد :

— فالبعض يرى ان يتم هذا الاعداد بطريقة متكاملة ، بمعنى ان يتم اعداد المربي للامام التام بالمادة الدراسية والمواد التربوية في وقت واحد ، بحيث تتكامل معرفته في كل من المادة الدراسية والمواد التربوية ٠ وهذا ما يحدث في كليات التربية ومعاهد المعلمين في وقتنا الحاضر ، ويطلق عليه اسم « الاعداد المتكامل » أو « الاعداد المتوازي » ٠

— ويرى غيرهم ، ان يتم هذا الاعداد بطريقة متتابعة ، بمعنى ان يتم اعداد المربي أولا اعدادا تاما ، من حيث المادة الدراسية ، ثم يزود بعد ذلك بالمعارف التربوية التي تلزمه ، ويكون ذلك ، بأن يتم الطالب دراسته الجامعية متخصصا في احدى المواد الدراسية في الكلية المناسبة ، ثم يلتحق بعد ذلك باحدى كليات التربية للحصول على الدبلوم العامة في التربية ، وهو دبلوم يزود من يحصل عليه بالمعارف التربوية التي يحصل عليها من التحق باحدى كليات التربية أثناء اعداده للحصول على درجة الاجازة العالية (البكالوريوس أو الليسانس) ، أى أثناء عملية الاعداد المتكامل لطالب كلية التربية ، ويتم

الحصول على هذا الدبلوم خلال سنة واحدة اذا كان الطالب متفرغا للدراسة
اوسنتين اذا كان الطالب غير متفرغ .

وتجدر الاشارة هنا الى أن أصحاب الرايين لا يختلفون في ضرورة ان
يتضمن اعداد المعلم الجانب الخاص بالمادة الدراسية ، ويختلفون فقط حول
الجانب المهني التربوي .

(ب) اعداد المربي بخلفية نظرية :

تتضمن العملية التربوية مواقف مثيرة باستمرار ، وقد سبق ان عرفنا
ان هذا التغير المستمر يعتبر سمة من سمات العملية التربوية ، ويقتضى هذا
التغير المستمر في المواقف ان يكون المربي متميزا ببصيرة تمكنه من معالجة
ما يستجد من مواقف أثناء ممارسته ، وهذه البصيرة هي التي تعطى المربي
نظرة شاملة متسقة واضحة للعمل التربوي الذي يمارسه .

ولا تتأتى هذه البصيرة للمربي ، الا اذا تم اعداده بحيث يتزود بدراسة
نظرية واسعة تمكنه من ادراك ما يقف وراء العمل التربوي ، وتمكنه من فهم
المواقف التربوية المتجددة واستغلالها وتوجيهها الى خدمة مهنته التربوية .

وينبغي الاشارة هنا الى أن الاكتفاء بتزويد المربي بالقواعد اللامعة
للممارسة التربوية أثناء المواقف العادية المألوفة فقط ، يجعل العمل التربوي
يتحول الى عمل روتيني متكرر ، ويصبح المربي في هذه الحالة غير قادر على
التصرف فيما يستجد عليه من مواقف لا تخضع لما تعلمه من قواعد .

والاعداد المهني للمربي بالخلفية النظرية ، يتضمن دراسة الاساس النظري
للجوانب المختلفة للعملية التربوية ، واذا كانت العملية التربوية - كما سبق ان
رأينا - ذات علاقة بكل من الفرد والمجتمع والثقافة ، فان الدراسة التي يجب
أن يتزود بها المربي - عند اعداده - لابد ان تتضمن العلوم النظرية التي
تلقى الضوء على جميع اطراف العملية التربوية السابق ذكرها ، ومن هنا ،
فان الاعداد المهني للمربي يقتضى ان يتزود بدراسات عديدة منها علم النفس
التعليمي ، ودراسة تاريخية فلسفية للتربية في المجتمع ، ودراسة العوامل
الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في التربية ، ودراسة مقارنة للتربية تتيح له
الاطلاع على مافى المجتمعات الاخرى من تجارب تربوية حتى يستطيع الاستعارة
الرشيدة منها لو أراد ذلك .

ومن هنا يمكن القول بأن الخلفية النظرية لابد ان تتضمن العلوم ذات
العلاقة بأطراف العملية التربوية :

(م - ه العلوم التربوية)

العلوم التى تتعلق بالفرد وقدراته وأحواله .
والعلوم التى تتعلق بالمجتمع وتنظيماته ومؤسسات وعلاقاته وثقافته .
والعلوم التى تمكن المربي من التعامل مع التلميذ والمجتمع بقيمه وكل ثقافته .

وهكذا فان الاعداد المهني للمربي ، لا ينبغي ان يقوم على مجرد الامام بالمادة التى يقوم بتدريسها ، ولا ان يتعلم الى جوار ذلك طرق التدريس ، وانما ينبغي ان يتضمن بالاضافة الى ذلك دراسات نظرية لجوانب العملية التربوية ،

وبذلك يمكن القول ان الاعداد المهني للمعلم لابد ان يضم الامور التالية :

- ١ - الامام التام بالمادة التى يقوم بتدريسها .
- ٢ - دراسة تربوية تمكنه من تنظيم الخبرات التعليمية ، ونقلها الى التلميذ بالطريقة التى تناسب امكاناته وقدراته .
- ٣ - دراسة الاساس النظرى للعلوم التربوية حتى يكون على وعى تام وعميق بما يقوم به أثناء ممارسته العمل التربوى .
- (د) دراسة المجتمع الذى يعيش فيه من حيث منظماته ومؤسساته وعلاقاته وثقافته .

(ج) الاهلية لمزاولة المهنة :

سبق ان اشرنا الى أن انتماء الفرد الى مهنة معينة ، يقتضى بالاضافة الى اعداده لكى يتمكن من السيطرة الفنية الضرورية التى تجعله قادرا على الاشتغال فى حقلها (الكفاية الخاصة والخلفية النظرية) ، ان يحصل على ترخيص لممارسة المهنة ، ويترتب على هذا الترخيص ان يصبح محترفا لهذا العمل ، وان يكتسب اعتراف المجتمع به ، كعضو ممارس للمهنة ، وهو فى هذه الحالة يستطيع ان يتمتع بالعائد الاقتصادى الذى يأتى من جراء عمله مادام يمارسه فى حدود القوانين والدستور الاخلاقى الذى يرتضيه أعضاء المهنة لانفسهم ، ويتقبله المجتمع .

والترخيص لمزاولة المهنة - فى حالة المعلم - يتم بأن تطلب الدولة عيادة ممن يتقدم للعمل فى حقل التعليم ، ان يتقدم بما يحمله من مؤهلات دراسية لفحصها والتأكد من صلاحيتها وملاءمتها لكى يزاول صاحبها هذا النوع من العمل .

وفى مصر ، يتم التأكد من أن المؤهل قد صدر عن احدى كليات التربية او معاهدها المعترف بها ، لكى يتم الترخيص لحاملها بالعمل فى حقل التعليم ، وهناك استثناءات كثيرة لهذه القاعدة جعلت حقل التعليم يمتلئ باعداد كبيرة من غير المؤهلين تربويا ، ومن غير المؤهلين على الاطلاق ، وخاصة من بين العاملين بالمدارس الخاصة . وتشير البيانات والاحصاءات الى ان عدد المؤهلات الدراسية للمؤهلين الذين يعملون حاليا بالمدارس يجاوز السبعين مؤهلا (١) ولا نجد لنقابة المعلمين حتى الآن اى دور معروف فى شأن الترخيص بمزاولة المهنة للمعلمين ، اذ أن هناك فصلا تاما ما بين العمل بالتعليم ، وبين التمتع بعضوية نقابة المهن التعليمية ، بمعنى انه ليس من الضروري ان يصبح الشخص عضوا فى نقابة المهن التعليمية ، حتى يمارس مهنة التعليم وانـه لا عقوبة لمن يزاول مهنة التعليم دون الحصول على ترخيص من النقابة بمزاولة المهنة ، وهذا الامر مخالف تماما لما يتم بالنسبة للعمل فى مجال الطب او الصيدلة او الهندسة ، حيث لا يستطيع اى فرد أن يزاول المهنة ، مهما كان حاصله على مؤهلات علمية تمكنه من الممارسة ، الا بعد الحصول على ترخيص من النقابة المختصة ، وتادية القسم الخاص بها . ولقد ورثت مهنة التعليم ميراثا قديما جعلها تقبل فى عضوية نقابتها اى فرد من العاملين فى حقل التعليم ، حصل على مؤهل أو لم يحصل ، ويطلق على المعلمين غير الحاصلين على مؤهل دراسى « ذوو الخبرة » ، ولقد تسبب فى بقاء هذا الوضع على ما هو عليه حتى الآن ، الحاجة الماسة الى اعداد كبيرة ومتزايدة من المعلمين لمقابلة زيادة الطلب على التعليم وعدم وفاء كليات التربية ومعاهد المعلمين بالاعداد المطلوبة للقيام بالتعليم فى مختلف انواع مراحل التعليم .

وفى بعض البلاد الأجنبية المتقدمة ، لا يتم الترخيص لمن يشتغل بالمهنة الا بعد نجاحه فى امتحان يؤهله لذلك على الرغم مما حصل عليه من مؤهلات دراسية ، وفى بعض الأحوال ، يتم السماح لمن يحمل المؤهل المناسب بالعمل لفترة مؤقتة تحت التجريب حتى تثبت صلاحيته ، وعند ذلك يتم الترخيص له بالاستمرار فى العمل .

(د) الدستور الأخلاقى :

سبق ان اشرنا الى ان من بين السمات المميزة لأى مهنة أن يخضع افرادها لدستور اخلاقى ينظم اداءهم لمهنتهم ، والدستور الأخلاقى للمهنة - عادة - يكون جزءا من التنظيم النقابى الذى يضم افراد النقابة .

(١) محمد الهادى عفيفى ، قراءات فى التربية المعاصرة ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٣ ، ص ٨٨

والدستور الأخلاقى فى أى نقابة مهنية ، ينبع من المبادئ الأخلاقية العامة ، ووظيفته أن يبين الاستخدام الأخلاقى للمهنة ، وأن يضع فى اعتباره القوى التى تميزها والمسئوليات الأخلاقية التى يجب أن يتم فى إطارها استخدام هذه القوى . كما يضع الدستور الأخلاقى فى اعتباره ، أمن المهنة ومثالية الخدمة التى تؤديها .

وبالنسبة للمعلم ، فإن قوة تأثيره على التلميذ ، ومدى امكانية توجيهه وفعالية الطرق والمادة التى يستخدمها فى هذا التوجيه ، يجعل من الضرورى أن يتم ذلك فى إطار أخلاقى لا يخضع فقط لمصالح المعلم الشخصية أو الاقتصادية . فالمعلم لابد - أثناء مزاولته لمهنته - أن يتوخى صالح التلميذ ، وأن يكون مخلصا فى أدائه لعمله ، وأن يكون قدوة صالحة ، وأن ينقل الى التلميذ الحقائق دون غيرها ، وأن يعمل فى جو من الحرية العلمية لا ينسب معه التزاماته نحو المجتمع الذى يعيش فيه والتراث المميز له .

وإن مثل هذه الالتزامات التى على المعلم أن يراعيها فى عمله ، لا تستطيع القوانين أن تضمن فعالية العمل بها ، وإنما يمكن أن يتضمنها التنظيم النقابى للمعلمين فى صورة دستور أخلاقى للمهنة .

بعد كل ما ذكرنا ، حول اعداد المعلم ، تنبى الإشارة الى الملاحظات التالية :

١ - أنه على الرغم من أهمية معرفة المعلم العميقة بالمادة العلمية التى يعد لتدريسها ، فإنه لا يستطيع - فى هذا العصر الذى يتسم بالتراكم المتسارع للمعرفة - أن يلم بكل شئ فى مجال مادة تخصصه خلال سنوات اعداده .

ومن هنا ، فينبغى التأكيد على تنمية قدرته على البحث والاطلاع ، حتى يستطيع أن يتابع الجديد من المعارف ، وأن ينتقى منه كل ما يراه جديرا بالمعرفة .

٢ - أن تنمية القدرة على البحث والاطلاع تصبح ضرورة لاعداد المعلم إذا أدركنا أنه مطالب بأن يعد تلاميذه من أجل المستقبل ، الذى لم تتضح معالمه . ومشاكله بعد ، وبالتالي فإن المعلم عليه أن يدرّب التلاميذ على البحث والاطلاع حتى يتمكنوا من تعليم أنفسهم ، والاعتماد بما يستجد من معارف وفهمها ، والأخذ منها واستخدامها فى حل ما يجد أمامه من مشكلات . والمعلم لا يستطيع أن يقوم بهذا الدور إذا لم يكن هو مدربا عليه .

٣ - ليس المهم مجرد تلقين المعلم بالعلوم التربوية التى تمكن من مزاوله

مهنته على أسس علمية ، وانما المهم ان يعيها وان تمكنه من فهم حقيقة العملية التربوية واهدافها ، بالإضافة الى فهم الطفل وفهم المجتمع . وان يتمكن من ادراك العلاقات بين هذه العلوم والاستفادة العلمية منها .

٤ - ان المعلم مطالب بأن يكون على قدر من الثقافة العامة التي تمكنه من فهم الاتجاهات السائدة في عصره ومجتمعه ، ومن الامام بالقيصرات والمشكلات الخاصة ببيئته . والوصول على هذا القدر من الثقافة العامة يمكن احرازه بدزاسة بعض الموضوعات التي يتدرب خلالها المعلم على سعة الفهم وعمقه وشموله .

٥ - في ضوء التغير المستمر الذى يعتبر سمة من سمات هذا العصر ، فان اعداد المعلم لا ينبغي أن يتوقف مكتفيا بالفترة الزمنية التي يقضيها المعلم في الكلية أو المعهد ، وانما ينبغي أن يستمر طيلة مدة الخدمة ، عن طريق التدريب المستمر ، والتشجيع على الاستزادة من العلم ، وربط عمليات الترقية فى الحقل التعليمي بهذه الاستزادة .

الخلاصة :

تتم العملية التربوية على ثلاث مراحل :

— تبدأ بتحديد الاهداف المراد تحقيقها .

— ويلى ذلك ، مرحلة تنظيم التعليم .

— وتنتهى بعملية تقييم لقياس مدى نجاح العملية التربوية .

ويستوجب الوفاء بهذه المراحل الثلاث على أسس علمية سليمة الامام بعلوم تربوية مختلفة .

وقد أدى ذلك الى الجدل بشأن اعداد المعلم الكفاء القادر على القيام بالعملية التربوية كما يجب .

وقد اتفق الجميع على ضرورة أن يتزود المعلم بما يمكنه من المادة العلمية التي يقوم بتدريسها . واختلفوا فى مدى ضرورة اعداده من الناحية التربوية ، ونادى البعض بأن المعلم مطبوع لا مصنوع .

غير أن الدراسات الحديثة فى مجال التربية لم تترك مجالا لهذا الجدل قائما ، فقد أصبح من المتفق عليه ضرورة الاعداد التربوى للمعلم ، وأن يشمل هذا الاعداد تزويده بعلوم تربوية تجعله واعيا بما يقوم به من عمليات تربوية

تجاه التلميذ ، بالإضافة الى ضرورة أن يكون على قدر من الثقافة العامة يسمح له بادراك طبيعة عصره ومجتمعه ، واحتياجاتهما من أجل التقدم .

وليست العبرة فى اعداد المعلم بالكم الذى يدرسه من العلوم اللازمة له لكى يسيطر على أبعاد العملية التربوية بصورة جيدة ، وانما العبرة بالكيف الذى يتيح له فهما أوسع للامور ، وادراكا اكبر لبيئته ، ويرغبه فى الاطلاع الدائم ، ويمكنه - فى هذا العالم المتغير الذى تتراكم فيه المعارف - من الانتقال من بين المعارف الكثيرة التى تستجد وبذلك ، يصبح قادرا على تجديد نفسه وتشكيلها فى مواجهة المواقف التربوية المختلفة .

كما أصبح من المسلم به ، ضرورة عمليات التدريب المستمر للمعلم اثناء الخدمة ، والربط بين هذا التدريب والترقى فى السلم الوظيفى .